

الدورة الثالثة

تونس 16 – 17 مارس 2007

البيان الختامي للرئاسة

إنّ الدورة الثالثة للمجلس البرلماني الأورو-متوسطي المنعقدة بتونس يومي 16 و 17 مارس 2007 بدعوة من مجلس النواب التونسي وبقيادة السيد فؤاد المبرّز ، رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس البرلماني الأورو-متوسطي وبحضور الضيوف الشرفيين :

- السيد وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية .
 - السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.
 - السيد الوزير المساعد لدى وزير الشؤون الخارجية الألماني المكلف بالشؤون الأوروبية.
 - السيد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.
 - السيد المدير التنفيذي لمؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات.
 - السيد المستشار الأول المكلف بالتعاون الجهوي بالمفوضية الأوروبية .
 - وأعضاء المجلس البرلماني الأورو- متوسطي (قائمة المشاركين مرفقة).
- يعتبر المجلس البرلماني الأورو-متوسطي أنّ نتائج عملية برشلونة لم ترتق إلى مستوى الأهداف المحدّدة ويجدّد التزام البرلمانين الأورو-متوسطيين بتجسيم هذه العملية .
- في هذا الإطار جرت مناقشات في المجلس البرلماني الأورو-متوسطي على مستوى اللجان وفرق العمل واللجنة غير القارة المكلفة بحقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية، بالإضافة إلى المناقشات التي تمّت في الجلسة العامة حول الإرهاب

والوضع في الشرق الأوسط والحوار بين الحضارات والأديان والهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء النقاشات والتوصيات المصادق عليها فإنّ المجلس البرلماني الأوروبي-متوسطي :

- يجدّد التأكيد على أنّ الصراع العربي/ الإسرائيلي لا يمكن حلّه إلاّ عن طريق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع الإسرائيلي-اللسطيني، وعلى المسارين الإسرائيلي/ اللبناني، والإسرائيلي/ السوري، وذلك باحترام كافة المرجعيات المعن عنها في مؤتمر مدريد بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام المنصوص عليه في قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة وخارطة الطريق؛

- يعتبر أنّ وضع الشعب الفلسطيني يتطلب الاستمرار في تأمين المساهمة الإنسانية بالتعاون مع المجتمع الدولي وتعزيز المؤسسات الفلسطينية؛

- يحيي التمديد للآلية الدولية المؤقتة ويطلب تعزيز مواردها والتمديد في فترة تطبيقها؛

- يدين ويعبّر عن استيائه الشديد لإيقاف رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السيد عبد العزيز الدويك وأعضاء المجلس المذكور ، ويطلب إطلاق سراحهم فوراً؛

- يدين خطف الجنود الإسرائيليين ويطلب من جهة أخرى تحريرهم كما يطلب إطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين الفلسطينيين بدءاً بالنساء والقصر؛

- يحيي ما توصل إليه الفلسطينيون من تشكيل حكومة وحدة وطنية والتي لاشك في التزامها ببرنامج يعتمد مبادئ اللجنة الرباعية ويأمل أن يتمكّن هذا الاتفاق من وضع حدّ للصراع المسلح نهائياً كما يطلب من الجانبين بذل ما في وسعهما لوقف العنف والمحافظة على وقف إطلاق النار واستدامته ويطلب إسرائيل بموجب قرار محكمة العدل الدولية التوقّف عن بناء الجدار العازل؛

- يعبّر عن ارتياحه لنتائج مؤتمر إعادة إعمار لبنان الذي انعقد في

25 جانفي 2007 ويدعم كافة الجهود الرامية إلى إعادة الاعمار ويُشدّد على الدور

الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به لبنان الديمقراطي في الإسهام في إيجاد حلّ لأزمة

الشرق الأوسط وتنمية الشراكة الأوروبي-متوسطية ؛

- يعتبر أنّ مكافحة الإرهاب لا تبرّر التشهير بأي ثقافة أو حضارة أو دين بأي شكل من الأشكال كما أنّ أيّ عمل إرهابي هو سلوك غير مقبول في أيّ ظرف ولا يمكن تبريره بالسعي إلى تحقيق أهداف سياسية أو دينية بشكل خاصّ؛
- يسجّل وجود ستة عشرة اتفاقية وبروتوكولا دوليا حول مكافحة الإرهاب ويدعو كافة الدّول التي لم تُصادق عليها بعد إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن؛
- يدعو إلى عقد ندوة دولية بإشراف الأمم المتحدة لإصدار مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب لتيسير إقامة حوار مسؤول من أجل وضع قاسم مشترك لمكافحة هذه الظاهرة بطريقة منصفة؛
- يطالب بضرورة دعم التعاون بين المجموعة الدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه العميقة على أساس مقاربة شاملة قوامها الحوار والتضامن والتنمية؛
- يطلب من الدّول الشريكة ومن مؤسسات مسار برشلونة أن تتعاون بشكل أقرب بهدف النظر في حلول ملموسة للمشكلة التي يمثلها نشر الألغام الأرضية والألغام المضادة للأفراد في أراضي دول عديدة في المنطقة مثل مصر والأردن ولبنان وتونس والجزائر على المستوى الإنساني والاقتصادي والبيئي؛
- يدعو إلى وضع خطة تمويلية واقعية لبرامج التعاون هذه ويطلب أن يتم تكثيف الجهود في إطار المفاوضات بين الحكومات حتّى يلبي هذا التمويل أقصى ما يمكن من احتياجات الدّول المتأثرة بالألغام الأرضية والألغام المضادة للأفراد؛
- يسجّل ضرورة أن يكون القضاء على الفقر من خلال تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتنفيذ إعلان الألفية في أولوية كلّ السياسات الأورو-متوسطة وبرامج التعاون الثنائي ومتعدّد الأطراف المعتمد على التنمية ويساند إنشاء صندوق أورو-متوسطي للتضامن بهدف المساهمة في تحقيق أدنى أهداف التنمية من خلال تخفيض نسبة الفقر المدقع والجوع والأمراض الخطيرة، بالإضافة إلى تحسين الصحة الإنجابية وتعميم التعليم الابتدائي؛
- يهنئ الدّول الأربعة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أوفت بتعهداتها في ما يتعلّق بتخصيص 0.7 من الدخل الوطني الخام للمساعدة، ويُشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمتابعة جهودها لرفع حجم المساعدة بغاية تحقيق التنمية؛

- يشجّع السلطات العمومية للبلدان الشريكة على تكثيف الجهود في مجال التربية ويدعو في هذا الصدد البلدان الشريكة والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى تخصيص حصة هامة من المصاريف العمومية إلى قطاع التربية الوطنية وإيلاء عناية خاصة إلى تعليم الفتيات والعمل على تنفيذ الهدف الذي أعلنت عنه اللجنة والمتمثل في زيادة نسبة 50% على الأقل من جملة الإعتمادات المخصصة إلى التعليم وذلك بداية من سنة 2007 ؛

- يصرّ على معالجة المسائل المتعلقة بالبيئة بالشكل المناسب على المستويين الوطني والإقليمي وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية من خلال إدراج مسائل البيئة والتنمية المستدامة في الملفات الإستراتيجية الوطنية والإقليمية وفي مختلف برامج التعاون الأورو-متوسطي ؛

- يؤكّد على مركزية البحر المتوسط في مغزاه المزدوج كعنصر ورمز موحّد للشعوب والثقافات المختلفة، وكمورد بيئي ينبغي حمايته ؛

- يحثّ الحكومات على اتّخاذ الإجراءات الضرورية لمقاومة التهديدات البيئية المتصلة بأنشطة الإنسان والتي تساهم في تفاقم التصحّر والجفاف وتلوّث التربة ؛

- يدعو البلدان المتوسطية الشريكة والإتحاد الأوروبي إلى تنسيق مواقفهم في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة والتي ستمكّن من وضع سياسة فلاحية أورو-متوسطية موحدة تندمج صلبها فعلياً ضمنى المتوسط؛

- يطالب الدول الأعضاء وشركاءهم الأورو-متوسطيين بالتعهد بتحويل الآلية الأورو-متوسطية لتسهيل الاستثمار والشراكة (FEMIP) إلى بنك أورو-متوسطي للاستثمار والتنمية ولبوغ هذا الهدف يجدد المجلس البرلماني الأورو-متوسطي طلبه للقيام بالدراسات الضرورية المتعلقة بتحويل الآلية المذكورة إلى بنك أورو-متوسطي للتنمية بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار باعتبار أهمية هذا البنك في تعزيز القطاع الخاص ودفع الاستثمار في المنطقة ؛

- يشدّد على أنّ حوار الثقافات والحضارات والأديان يعتبر أولوية مطلقة وذلك من خلال التسليم في مرحلة أولى بضرورة تعزيز وتعميق العلاقات الثقافية على أساس الثقة والتعاون المتبادل؛

- بحث برلمانات البلدان الأورو-متوسطية على إمضاء الاتفاقية المتعلقة بحماية واحترام اختلاف التعبيرات الثقافية التي صادق عليها المؤتمر 33 لليونسكو سنة 2005؛
- يشدد على أهمية تعزيز وتثمين دور التراث الثقافي المتوسطي حتى يتحول بآتم معنى الكلمة إلى أداة حوار وحافز حقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لبلدان المنطقة الأورو-متوسطية؛
- يسجل بارتياح القرارات الأخيرة للمفوضية الأوروبية التي تؤكد على أنه لرفع التحديات الراهنة بالشكل المناسب يستوجب على الإتحاد الأوروبي العمل على أن يحظى الحوار بين الثقافات بأولوية دائمة وفعلية؛
- يذكر بالمبادئ الأساسية لاتفاقية اليونسكو لسنة 1972 المتعلقة بحماية الموروث العالمي والثقافي والطبيعي، والاتفاقية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة صراعات مسلحة (لاهاي : 14 ماي 1954) وكذلك قرارات لجنة التراث العالمي خلال دورتها الأخيرة التي انعقدت بـ Vilnius سنة 2006 ويؤكد ضرورة حماية المواقع المدرجة في قائمة الموروث العالمي المهّدد بقائمة اليونسكو والموجودة في الأراضي المعنية بالنزاعات الجارية حاليا وخاصة التطورات الأخيرة التي تشهدها مدينة القدس وذلك في إطار الاحترام الكامل للأشخاص المقيمين وللقانون الدولي ؛
- وفي هذا السياق يعبر عن ارتياحه لقرار المدير الجهوي لليونسكو السيد Koichiro Matura إرسال بعثة فنية إلى مدينة القدس العتيقة ويرحب في هذا الصدد بالتقرير الذي أعدته منظمة اليونسكو يوم 12 مارس 2007 إثر انتهاء مهمتها .
- يعرب عن مساندته للسياسة المشتركة المنتهجة في قطاع التعليم العالي وللأشكال المختلفة للتعاون بين الجامعات في الفضاء الأورو-متوسطي كأدوات أساسية لتوطيد وتمتين قيم مشتركة لدى شباب ضفتي المتوسط وذلك من خلال إحداث جامعة أورو-متوسطية ؛
- يعتبر أن الهجرة الدولية من بين المقومات المفاتيح لمسار العولمة وهي تمثل عنصرا فاعلا وبالغ الأهمية في عملية التطوير والتنمية بالنسبة لبلدان الاستقبال وبلدان المصدر؛

- يدعو البرلمان إلى حث حكوماتهم على الموافقة والمصادقة على النصوص القانونية الدولية المتعلقة بالمهاجرين وخاصة الإتفاقية الدولية حول حماية حقوق كل الشغاليين المهاجرين وأفراد عائلاتهم والمصادق عليها من قبل الجلسة العامة لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1990؛

- يدعو البرلمان والحكومات الأورو متوسطية إلى التشديد على دعم الاندماج والإقرار بالتنوع من خلال القيام بحملات إعلامية وتحسيسية تهدف إلى فهم واستيعاب ظاهرة الهجرة بشكل أفضل مع التركيز على المساهمة الإيجابية للمهاجرين في بلدان الاستقبال؛

- يحث البرلمان والحكومات على دعم اندماج النساء المهاجرات وضمان حماية حقوقهم والعمل على تحقيق المساواة التامة بين الأجناس باعتبارها حقاً بشرياً جوهرياً؛
- يؤكد الضرورة الملحة لتحسين أوضاع المرأة في الدول الأورو-متوسطية باعتبار أنّ حقوقها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وأنّ احترامها أمر ضروري لتحقيق المساواة والديمقراطية وإنجاح الأهداف السياسية والاقتصادية لمسار برشلونة، وذلك بتطوير قوانين البلدان الشريكة، ويدعو إلى إدراج مسألة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في السياسات والبرامج والمشاريع ووضع خطة عمل لتوفير الإمكانات المادية الضرورية لتحقيق ذلك كما جاء في برنامج العمل للاجتماع الوزاري الأول حول تعزيز دور المرأة في المجتمع الذي انعقد باسطنبول يومي 14 و15 نوفمبر 2006.

وفي ختام أعمالهم يعبر المشاركون عن شكرهم الخالص إلى الجمهورية التونسية وإلى مجلس النواب على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم المحكم لأشغال الدورة الثالثة للمجلس البرلماني الأورو-متوسطي.

كما يعبر المشاركون عن شكرهم الجزيل وامتنانهم الخاص إلى السيد فؤاد المبرّع ، رئيس المجلس البرلماني الأورو-متوسطي للمجهودات التي بذلها خلال مدة رئاسته للمجلس المذكور.

هذا وقد كلف المجلس البرلماني الأورو-متوسطي رئيسه بمتابعة تنفيذ هذا البيان وكذلك الملاحق المرفقة له من طرف رؤساء البرلمانات وحكومات البلدان الأعضاء في مسار برشلونة وكل المؤسسات المشاركة.